منتدى
فلسطين
الدولي للإعلام والاتصال
"تواصل"

الفلسطينيون في مواجهة كورونا وعنصرية الاحتلال

كاريكاتير محمد سباعنة

شارك في الإعداد

(ترتيب أبجدي)

بلال خليل
عمر كايد

سليمان بشارات
معاذ الخطيب

د. عبد الله معروف
ياسر أبو هين

الفلسطينيون في مواجهة كورونا وعنصرية الاحتلال

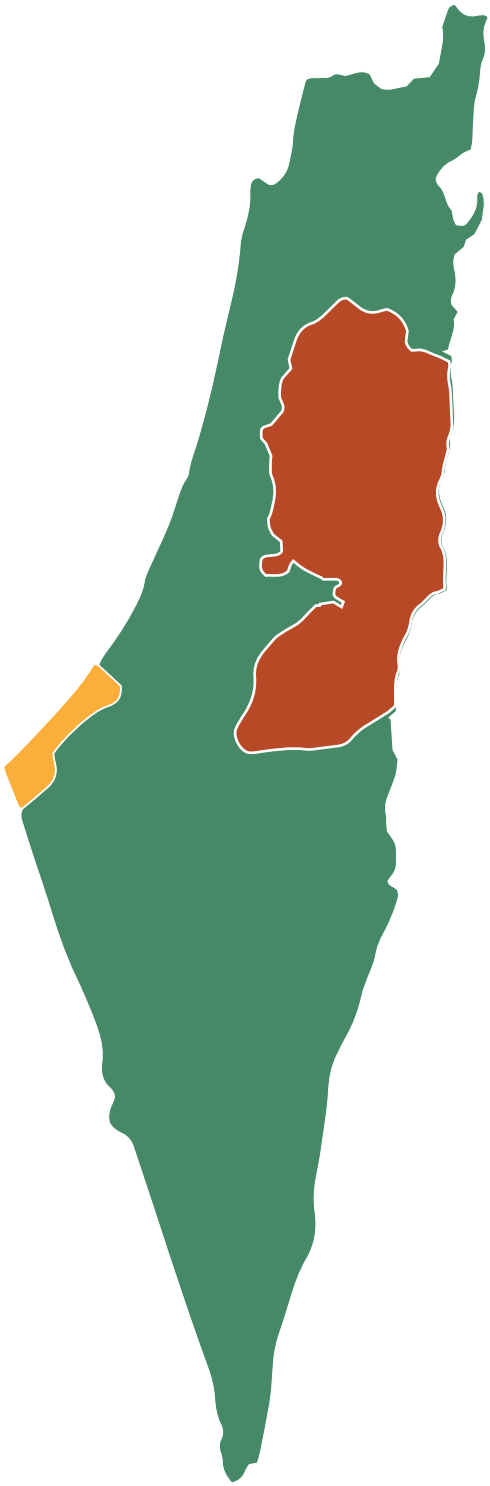

أُعلنت وزارة الصحة الفلسطينية عن أول حالة إصابة مؤكد بفيروس كورونا في فلسطين في 5 آذار / مارس 2020، وبدأت بذلك مواجهة الفلسطينيين للمرض من خلال مجموعة من الإجراءات الصحية والاجتماعية.
إجراءات الاحتلال ضد الفسلطينيين زادت من معاناتهم من المرض، وضاعفت من أخطاره، وقد تنوعت هذه الإجراءات حسب وسائل الاحتلال في كل منطقة داخل فلسطين، نحاول في هذا التقرير تقديم نظرة للواقع في كل من القدس، الضفة، غزة، الداخل، والأسرى في سجون الاحتلال، وتسليط الضوء على إجراءات الاحتلال في كُلٍّ منها، مع الإشارة إلى مسؤولية الاحتلال عن ما آلت إليه أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ونشير إلى إحصائيات الإصابات بفيروس كورونا في فلسطين، ونقترح في نهاية التقرير بعض التوصيات.

القـــــــدس 03
الضفـة الغـربيـة 05
قـطـــاع غـــــزة 07
الداخل الفلسطيني 09
الأســـــــرى 11
اللاجـــــــئـون 13
إحـصـــــائيـات أعـداد المصـابين 14
الـتـوصـيـــــات 15
الـمـراجـــــع 16

الــقــدس

نظرة للواقع

قامت قوات الاحتلال عندما اقتحمت القسم الشرقي من مدينة القدس عام 1967 بإعلان ضم الأرض دون السكان، فأصبح المقدسيون بين ليلةٍ وضحاها مجرد "رعايا أجانب" مقيمين داخل مدينة القدس ببطاقات إقامة يمكن للاحتلال سحبها في أي وقت بأي حجة! وبناء على ذلك عانى المقدسيون طوال أكثر من خمسين عاماً لإجراءات القمع الصهيونية التي تستهدف وجودهم في المدينة المقدسة بالدرجة لأولى، وتعرضوا بشكل منهجي للمحاولات الصهيونية المتكررة لإخراجهم من القدس بمختلف الأساليب، وعلى رأسها الإهمال المتعمد والتضييق على حياتهم بما تأمل سلطات الاحتلال أن يدفعهم إلى الرحيل عن القدس، بما يشبه عملية "ترانسفير" هادئ لا زال المقدسيون يقاومونها بكل طاقتهم.

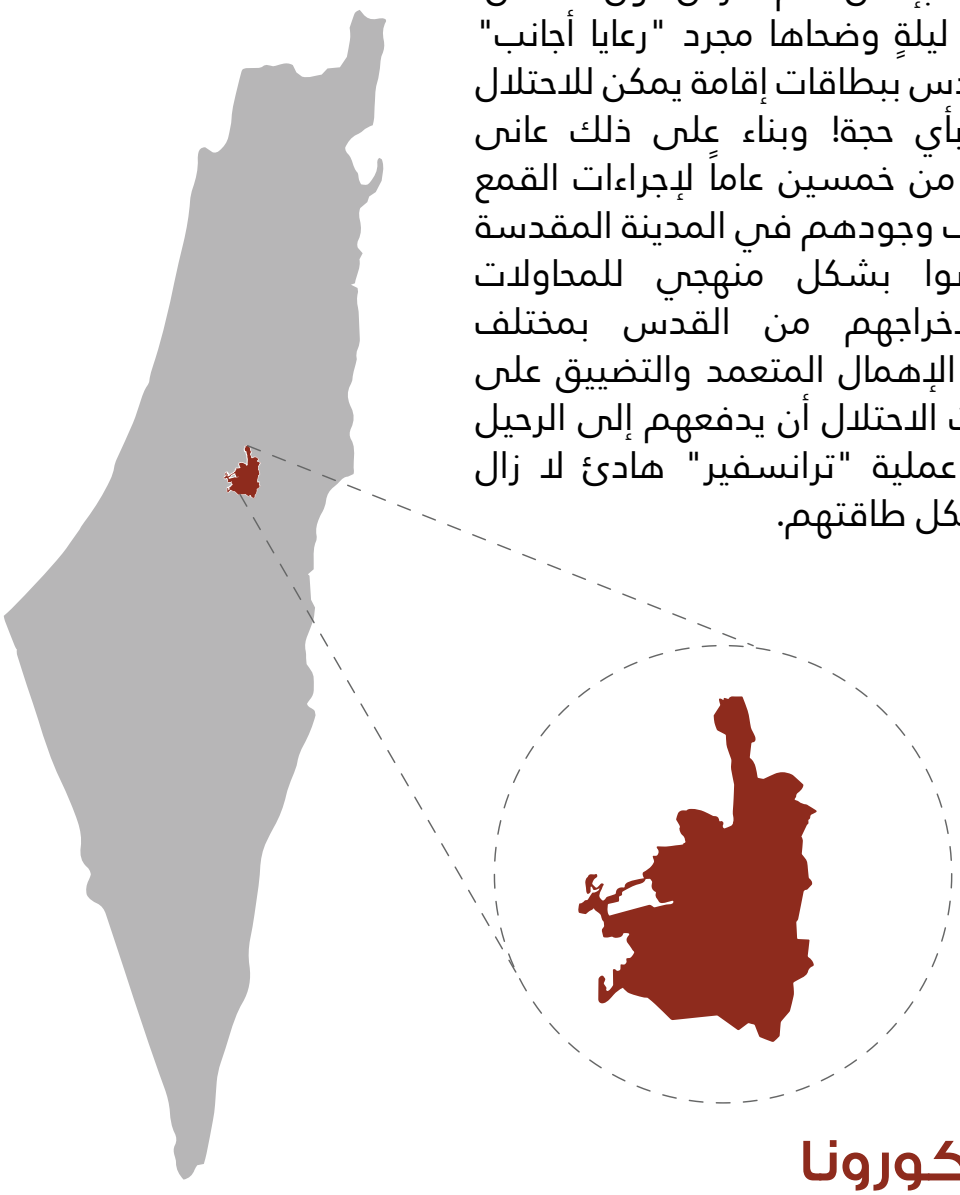

في مواجهة كورونا

بانتشار جائحة فيروس "كورونا" وجد المقدسيون أنفسهم يواجهون مشكلتين معاً: الاحتلال والفيروس! حيث لم يتعامل الاحتلال مع هذه الجائحة بما تقتضيه الإنسانية من تقديم الصالح الإنساني العام، ولم يغفل عن التعامل مع المقدسيين في هذا الظرف العصيب بعقلية الاحتلال المتغطرسة التي لا تراعي هذه الظروف الاستثنائية، وبالتالي تضاعفت معاناة المقدسيين مع هذا الفيروس لعدة أسباب أبرزها:

1. التركز الكبير لطوائف اليهود الحريديم المتزمتين في القدس، وكثير منهم يسكن قريباً من الأحياء المقدسية الفلسطينية القريبة من الأماكن المقدسة، وهؤلاء المتزمتون هم الذين رفضوا الانصياع لإجراءات التباعد الاجتماعي، مما أدى إلى انتشار الإصابات بفيروس كورونا بشكل كبير بين المستوطنين وأدى لانتقالها بالتالي إلى المقدسيين بحكم الجوار.

2. عَمد بعض المتطرفين إلى الدخول إلى قلب الأحياء العربية في القدس والبصق على السيارات والشوارع لنقل الفيروس للمقدسيين كما حدث في قرية صور باهر.

3. تتعامل سلطات الاحتلال بمنتهى اللامبالاة مع محاولات نقل المرض من المتطرفين، بما جعل المقدسيين يأخذون الأمر بأيديهم ويقومون بحملات تطهير وتعقيم محلية للأحياء العربية في القدس، وهذه الحملات أيضاً واجهت رفضاً وعرقلةً صهيونية مستمرة، وعمدت قوات الاحتلال إلى اعتقال القائمين على هذه الحملات التطوعية في عدة أحياء مثل العيسوية وصور باهر وغيرها دون أي مسوغ، بدلاً من أن تقوم طواقم بلدية الاحتلال بعمليات التعقيم على غرار ما تفعله في الأحياء التي يسكنها المستوطنون في القدس.

4. حاولت شرطة الاحتلال استغلال إغلاق المسجد الأقصى المبارك[1] لتنفيذ أجندتها في السيطرة على المسجد، ومحاولة الدخول شريكاً في إدارته بالقوة، حيث منعت الحراس والموظفين المصرح لهم بدخول الأقصى باستعمال أيٍّ من بوابات الأقصى الكبرى، وقصرت الدخول على بوابات محددة تخدم مصالح الاحتلال، ومنعت استعمال بقية البوابات بما فيها باب الأسباط الذي يلاصق مقر دائرة الأوقاف الإسلامية في محاولةٍ لشل حركة دائرة الأوقاف، واستغلت سلطات الاحتلال فترة الحجر الصحي وخلو المدينة من السكان في زرع حواجز حديدية متحركة تحت أرضية مدخل باب الأسباط أحد أبواب البلدة القديمة، للسيطرة على حركة السيارات التي تدخل إلى منطقة باب الأسباط.

5. التمييز العنصري الذي تمارسه سلطات الاحتلال بين المقدسيين والمستوطنين في علاج الحالات التي يتم التأكد من إصابتها بالفيروس، حيث يفيد المقدسيون أنَّ الخدمات الصحية في المستشفيات تُقدّم للمستوطنين بجودةٍ عاليةٍ في مقابل التعامل مع المرضى المقدسيين بدونيةٍ، وهو ما يؤثر في نفسية المرضى بشكلٍ كبير ويساهم في زيادة أعباء المرض عليهم.

الضـــفة الغـربية

نظرة للواقع

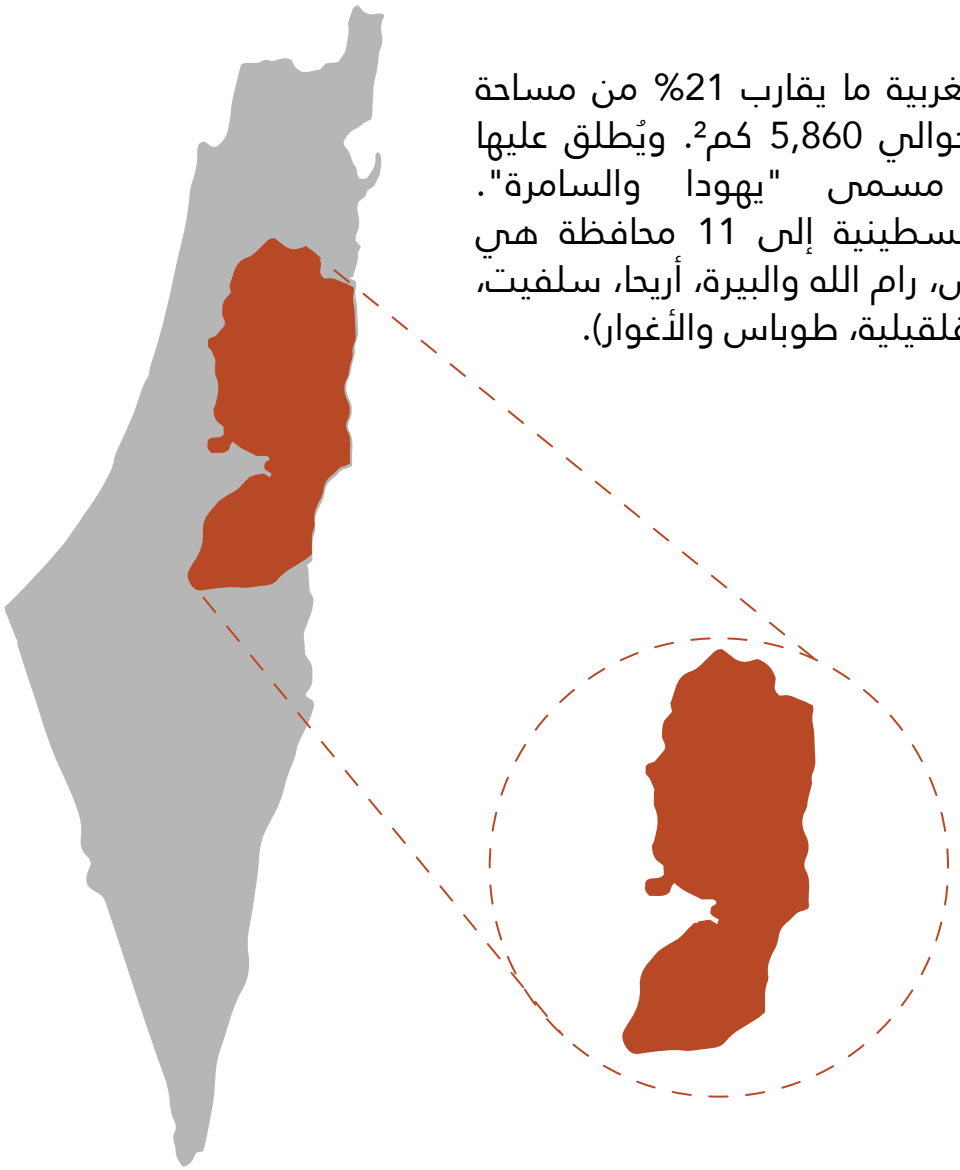

تشكل مساحة الضفة الغربية ما يقارب 21% من مساحة فلسطين التاريخية أي حوالي 5,860 كم². ويُطلق عليها الاحتلال الإسرائيلي مسمى "يهودا والسامرة". وتقسمها السلطة الفلسطينية إلى 11 محافظة هي (الخليل، بيت لحم، القدس، رام الله والبيرة، أريحا، سلفيت، نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، طوباس والأغوار).

في مواجهة كورونا

هناك تأثير مباشر وغير مباشر لوجود الاحتلال الإسرائيلي وانتشار المستوطنات بالضفة في قدرة الفلسطينيين بالتعاطي مع جائحة كورنا، حيث نلاحظ سيطرة شبه كاملة للاحتلال على الأرض، والتحكم حتى في حرية الحركة والتنقل، أيضا هناك توسع وانتشار كبير للاستيطان في السنوات الأخيرة، مما تسبب في الانتشار الكثيف للمستوطنين والمستوطنات في مناطق الضفة، ويتمثل هذا التأثير بتحكم الاحتلال الإسرائيلي بالمعابر التي تربط الضفة بالخارج أو بالأراضي المحتلة عام 48، وبالتالي ضاعف الاحتلال معاناة الضفة مع هذا الفيروس لعدة أسباب أبرزها:

1

تحكم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالمعابر مع الأراضي المحتلة عام 48، وكان لذلك انعكاس في قضية تنقل العمال الفلسطينيين العاملين بالأراضي المحتلة عام48، حيث أظهرت الإحصائيات أن 75% من الإصابات بين الفلسطينيين هي من العمال سواء العاملين بالأراضي المحتلة عام 48 أو بالتجمعات الصناعية الاستيطانية.

2

سماح سلطات الاحتلال بدخول الوفود السياحية الأجنبية دون اتخاذ إجراءات الوقاية أثر في انتشار الفيروس منذ بداية ظهوره، ويتضح ذلك في إصابة أول 7 حالات تم اكتشافها في فلسطين - بيت لحم في الـ 5مارس 2020 بعد اختلاطهم بوفد يوناني قادم عبر مطارات الاحتلال الإسرائيلي.

3

استمرار تنفيذ الاحتلال لعمليات الاقتحام والاعتقال بين صفوف الفلسطينيين، حيث وثقت العديد من المشاهد تعمد جنود الاحتلال للبصاق على مقابض أبواب السيارات في محاولة لخلق حالة من الخوف، كما أنه تم توثيق حالة إصابة لطالب عقب اعتقاله من قبل جنود الاحتلال وتحويله لمراكز التحقيق.

4

وضع الاحتلال الكثير من العقبات أمام استيراد تجهيزات الرعاية الصحية ودفع وزارة الصحة الفلسطينية مبالغ تفوق الحدود الطبيعية مقابل العديد من الأدوية، مقارنةً بالأسعار المرجعية الدولية حيث تُشكل القيود المفروضة على الاستيراد من جانب الاحتلال عاملاً رئيسياً مساهماً في زيادة الأسعار.[2] خاصةً أنّ إمكانيات الرعاية الصحية متواضعة أصلاً فما يتوافر من أجهزة تنفس صناعيّ لدى المستشفيات الفلسطينيّة هو 120 جهازاً فقط لا غير، عدداً منها يحتاج صيانة، وهو عدد متواضع فيما لو انتشر الفيروس بشكل كبير في صفوف المواطنين[3]. وانعكس ذلك أيضاً على شرائح الفحص حيث تمكنت الوزارة من إجراء حوالي 30 ألف فحص منذ مطلع آذار / مارس 2020 وحتى نهاية نيسان / أبريل2020 وهذا عدد متواضع قياساً بالأرقام العالمية.

5

محاولة سلطات الاحتلال مفاقمة الأزمة الاقتصادية لدى الجانب الفلسطيني، ويتضح ذلك بقرار المحكمة الإسرائيلية مصادرة 128 مليون دولار من الأموال الفلسطينية، وهو ما أضاف عبئاً اقتصادياً إضافياً على الاقتصادي الفلسطيني المتهالك في ظل الجائحة، وارتفع العجز في موازنة الحكومة الفلسطينية لحوالي 1.4 مليار دولار[4] ، كما أن التقارير الدولية والمحلية وتقارير الحكومة تنبأت أن تبلغ حجم خسائر الاقتصاد الوطني والناتج المحلي حتى نهاية العام ستصل لحوالي 3.2 مليار دولار.

قطـــاع غـــزة

نظرة للواقع

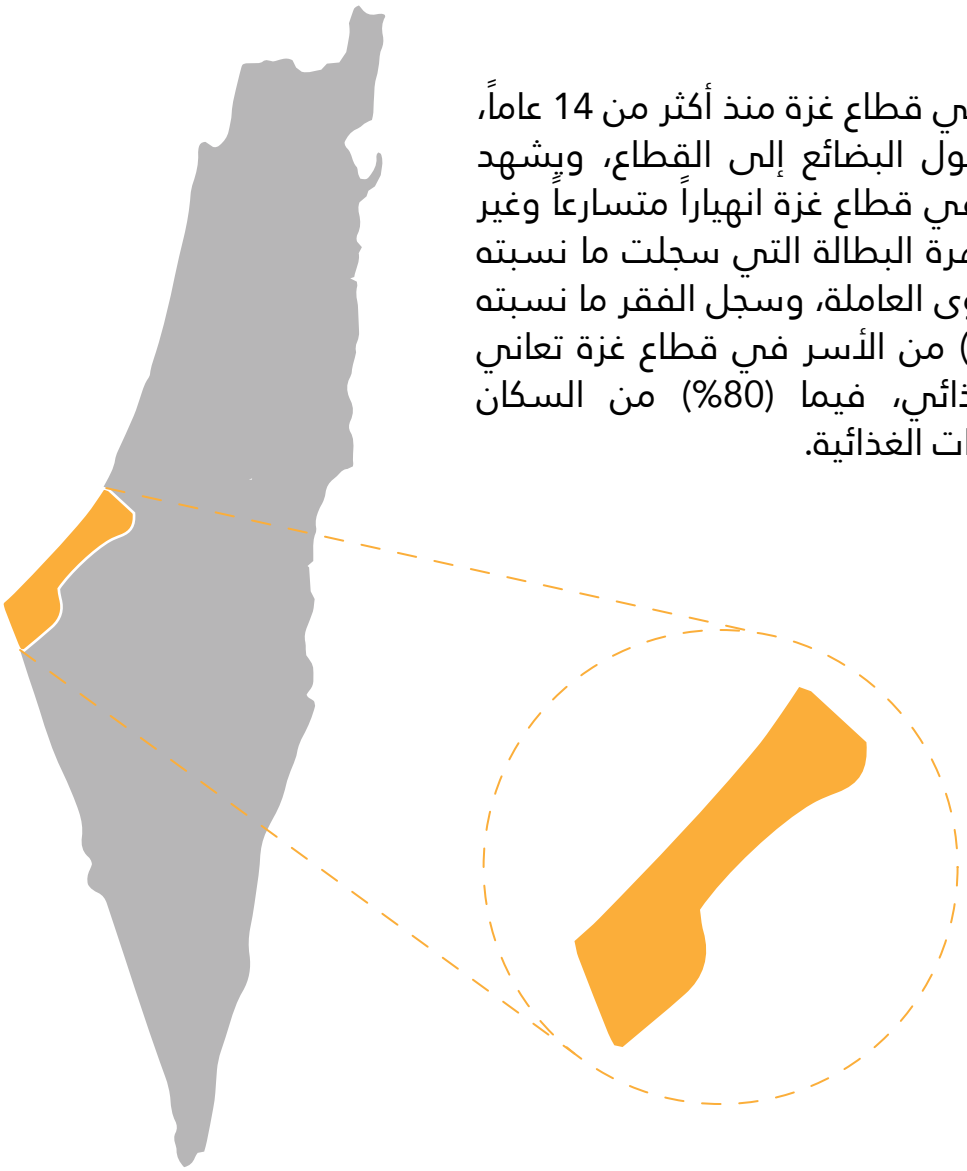

يحاصر الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة منذ أكثر من 14 عاماً، وتفرض قيوداً على دخول البضائع إلى القطاع، ويشهد الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة انهياراً متسارعاً وغير مسبوق، وتفشي لظاهرة البطالة التي سجلت ما نسبته (52%) في صفوف القوى العاملة، وسجل الفقر ما نسبته (53%)، فيما نحو (70%) من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، فيما (80%) من السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية.

في مواجهة كورونا

لم ينتشر الفيروس بشكل واسع في قطاع غزة، بسبب الحصار المفروض عليه، وصعوبة تنقل السكان، وكانت السلطات اتخذت مجموعة من اجراءات العزل الاحتياطي على العائدين للقطاع مع بداية انتشار فيروس كورونا في العالم، وقد اكتُشف عدد محدود من الحالات المصابة لدى العائدين للقطاع، وتم حجزها في مشفى خاص، أقيم لهذا الغرض في معبر رفح البري الحدودي.

يعتبر قطاع غزة المنطقة الأكثر كثافةً سكانياً في العالم مما يجعل احتمالات تفشي الفايروس كابوساً يصعب تخيل مآلاته، وتتوقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن غزة ستكون من المناطق الأصعب في العالم، استجابة لجائحة كورونا، في حال تفشّى الفيروس فيها، ورغم ذلك استمرت اجراءات الاحتلال في حصار غزة والتي برزت بشكل بشكل أقسى في النقاط التالية:

1. يواصل الاحتلال فرض حصاره على قطاع غزة، الأمر الذي أنهك القطاع الصحي، وأثّر بشكل كبير على الوضع الصحي للقطاع ما أدى إلى تراجع المنظومة الصحية في سياق نقص الدواء لمستويات قياسية، بنسبة عجز تصل إلى 44% من الأدوية، و35 % من المستهلكات الطبية، و 65 % من المواد المخبرية.

2. يضع الاحتلال قيوداً على دخول المواد الخاصة بفحص فيروس كورونا، وكافة المساعدات الطبية ولوازم المختبرات، وبنوك الدم إلى القطاع عبر المعابر، مما جعل عدد الفحوصات في غزة من الأقل عالمياً، وأعلنت وزراة الصحة في شهر ابريل / نيسان توقف المختبر المركزي عن إجراء الفحص المخبري لفيروس كورونا، جراء نفاذ المواد الطبية المخصصة لذلك.

3. يمنع الاحتلال المرضى من تلقي العلاج في خارج القطاع في ظل ضعف المنظومة الصحية في القطاع، كما يفرض قيوداً على دخول الأطباء والكوادر الصحية من الخارج إلى القطاع.

4. يفرض الاحتلال قيوداً على دخول البضائع والمعدات على المعابر، مما زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي المتهالك أصلاً، وفي حال استمرار هذا التضييق في الأسابيع المقبلة فسيكون هناك تعطل بشكل كامل في القطاعات الإنتاجية، ما سيزيد من حدة انهيار الاقتصاد في قطاع غزة.

5. أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار وقنابل الغاز بشكل متكرر تجاه المزارعين الفلسطينيين الذين يعملون في أراضيهم الزراعية على الخط الفاصل مع الاحتلال، مما يؤدي لعدم تمكن المزارعين من الوصول للمحاصيل وبالتالي تلف جزء منها، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على دخل المزارعين الذين يشكللون نسبة كبيرة من سكان القطاع، يُضاف إلى ذلك أن إغلاق المعابر والأسواق نتيجة فيروس كورونا وضع حداً لتصدير ما سلم من المنتجات الزراعية إلى الضفة مما تسبب خساشر فادحة لقطاع الزارعة.

الداخـــل الفلســـطيني

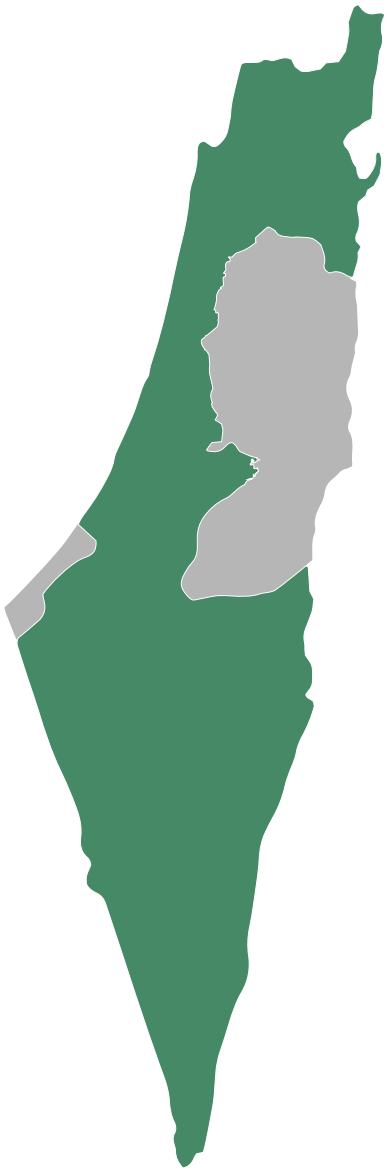

نظرة للواقع

يعيش حوالي 1.5 مليون فلسطيني في الداخل الفلسطيني المحتل ويعايشون مجموعة نكبات إنسانية واجتماعية وسياسية وإقتصادية وثقافية بسبب ممارسات الإحتلال الاسرائيلي، ورغم ذلك يُسجل لهم نجاحهم في الحفاظ على هويتهم ولغتهم العربية وإنتماءاتهم الدينية متحدّين كلّ محاولات الإحتلال لطمسها.

في مواجهة كورونا

يعاني الفلسطينيون في الداخل الفلسطيني من التمييز في الخدمات وتساهل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مكافحة الجريمة في أوساطهم. إضافةً إلى الممارسات اليومية ضدهم في توزيع الميزانيات، منح الحقوق، توزيع الأراضي والمساحات الهيكلية للقرى والمدن، تقديم الخدمات والتعويضات وما إلى ذلك، بما يجسد بمجمله سياسة العنصرية المترسخة في تعامُل المؤسسة الإسرائيلية مع المواطنين الفلسطينيين في كافة مناحي حياتهم، وقد كشفت أزمة وباء كورونا مزيداً من التقصير والتمييز المتعمّد تجاه المجتمع العربي في الداخل، وتجلت بمظاهر عدّة أبرزها:

1. تأخُّر وقصور في إجراء الفحوص في المجتمع العربي حيث أنّ البدء في إجراء الفحوصات في المجتمع العربي تأخر كثيراً، حتى شهر كامل، مقارنة ببدء إجراء الفحوص للمجتمع اليهودي. هذا أدى لتفشّي الوباء في كثير من المناطق العربية بوتيرة سريعة لأن المصابين كانوا يتجولون في بلداتهم ويقومون بنقل الفيروس دون أن يعرفوا أنهم حاملون له. نظرًا لأن محطات الفحص لم تكن متوفرة.[5]

2. التمييز في منح الأدوار للفحوصات للمواطنين العرب، فقد تبين من خلال شهادات الكثيرين أنه في أوج تفشّي الفيروس، كان من الصعب جدًا للشخص العربي أن يحصل على دور لإجراء الفحص حتى في محطات الفحص التي تواجدت في البلدات العربية؛ لدرجة أن مسؤول قسم الصحة في بلدية مدينة شفاعمرو (حاول بنفسه الحصول على دور ولم ينجح) قال "يبدو أن محطة الفحوص هذه أقيمت بسبب الضغوط التي مورست على الحكومة ومؤسساتها لإجراء الفحوص في المجتمع العربي أيضاً، وليس من منطلق الرغبة الحقيقية بإجرائها"[6].

3. التأخير والتمييز في حجم الميزانيات المخصصة لمكافحة الوباء فالسلطات المحلية العربية تعاني أصلًا وبشكل خاص من سياسة التمييز في الميزانيات حتى ما قبل الكورونا لكن هذا تفاقم وزاد سوءًا في ظل الأزمة[7]. فقد حصلت السلطات العربية على 2% من ميزانيات الدعم المخصصة لكافة البلديات رغم أن هذه البلديات فيها تقريبًا 14% من تعداد السكان،[8] هذه الميزانيات كانت سترصد لفعاليات التوعية والوقاية وكذلك لدعم الاقتصاد الهشّ أصلًا في ظل ارتفاع البطالة في ظل الكورونا، كذلك، برز التمييز في حرمان العرب الفلسطينيين القاطنين في المدن المختلطة[9] من مخصصات الدعم الطارئة الخاصة بأزمة كورونا[10] .

4. التقصير في الخدمات المرافقة مثل الخدمات النفسية والأسريّة التي برزت الحاجة الملحة لها في ظل الكورونا ففي حين توفرت خدمات الدعم والاستشارة النفسية باللغة العبرية، لم تتوفر بالعربية أبدًا[11].

5. ضعف المعلومات والتوعية المقدمة للمجتمع العربي فالقليل فقط من مواد التوعية التي تم نشرها للمواطنين من قبل وزارة الصحة ووزارة العمل وغيرها قد تم توفيرها باللغة العربية[12].

الأســـــــــرى

نظرة للواقع

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ النكبة نحو مليون فلسطيني. ويوجد الآن حوالي خمسة آلاف أسير موزعين على 23 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، منهم 180 طفل و 41 امرأة و13 صحافي و430 معتقل إداري من دون تهمة أو محاكمة، ويبلغ عدد الأسرى المرضى قرابة 700 أسير منهم قرابة 300 حالة مرضية مزمنة بحاجة لعلاج مستمر، وعلى الأقل هناك عشر حالات مصابين بالسرطان وبأورام بدرجات متفاوتة، ويعيش الأسرى الفلسطينيون ظروفاً مأساوية في سجون الاحتلال، وتعتبر سلطات الاحتلال هي المسؤول الأول عن سلامة الأسرى ورعايتهم صحياً وطبياً داخل السجون.

في مواجهة كورونا

تتفاقم صعوبة الظروف الإنسانية للأسرى نتيجة لمخاطر تفشي فيروس كورونا، خاصةً مع تأكد إصابة عدد من السجانيين، ونشير إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول ظروف الأسرى في الآونة الأخيرة، بسبب إجراءات العزل الإضافية التي فرضتها إدارة سجون الاحتلال عليهم، ما يفاقم من معاناتهم ويرفع درجة الخشية والقلق عليهم، وفي ظل استمرار استهتار سلطات الاسرائيلي بحياتهم وأوضاعهم الصحية، واتخاذها عدة إجراءات ضدهم وهذه أبرزها:

1. سياسة الإهمال الطبي قديمة حيث أدت إلى استشهاد عشرات الأسرى المرضى داخل السجون بسبب عدم توفير علاج داخل السجون، أما في ظل انتشار فيروس كورونا فنلاحظ إهمال الاحتلال لإجراء فحوص حتى للمعتقلين الذين كان هناك شكوك في مخالطتهم لمصابين بفيروس كورونا، كما حصل مع أسير محرر تبين إصابته بالمرض ولم يجرِ اتخاذ أيّ إجراء طبي من قبل الاحتلال تجاهه.

2. منعت سلطات الاحتلال دخول أكثر من 140 صنفاً من مستلزمات الأسرى الوقائية والغذائية، وعلى رأسها مواد التعقيم والتنظيف والوقاية، كما أنها لا تسمح للأسرى بارتداء القفازات أو الكمامات.

3. استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفشي فيروس كورونا في ممارسة سياسات عقاب إضافية على الأسرى، وأعلنت عن إلغاء كافة زيارات الأهالي إلى أجل غير مسمى، ومنع الاتصال الهاتفي بين الأسرى وذويهم، ومنع زيارة المحامين لهم، علاوة على تأجيل معظم جلسات محاكمهم، يُضاف لذلك استفراد السجان بهم وسلبهم شيئاً من حقوقهم ومطالبهم العادلة التي انتزعوها عبر سنوات.

4. اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قراراً بالإفراج عن بعض السجناء الجنائيين لديها، واستثنى القرار الأسرى الفلسطينيين، رغم أنّ المحكمة الجنائية الدولية حثت على إطلاق سلاح مبكر للأفراد الذين قضوا ثلثي مدة عقوبتهم، ومعرضون للإصابة بالفيروس، كما رفضت المحكمة العليا في دولة الاحتلال التماساً تقدمت به جمعية "أطباء لحقوق الإنسان"، طالبت فيه بإطلاق سراح السجناء الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً خوفاً من تفشي كورونا داخل السجون، وهذه مخالفة للمعايير الإنسانية وقواعد القانون الدولي في حماية حقوق الأسرى في زمن انتشار الأوبئة، وخاصةً ما نصت عليه اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والبروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1977.

5. تستمر سلطات الاحتلال بتنفيذ عشرات الاعتقالات في صفوف الفلسطينيين بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا، حيث سُجل أكثر من 700 حالة اعتقال جديدة بحق الفلسطينيين منذ شهر آذار / مارس.

اللاجـــــــئـون

نظرة للواقع

يتوزع أكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني خارج فلسطين، من بينهم نحو 4.3 مليون في الأردن (معظمهم يحمل الجنسية الأردنية)، و1.7 مليون في باقي الدول العربية، و700 ألف فلسطيني في باقي دول العالم. ويتحمل الاحتلال مسؤولية تهجيرهم من فلسطين منذ احتلال أراضيهم عام 1948.
يعيش نحو 470 ألف لاجئ فلسطيني في 12 مخيماً وعشرات التجمّعات في لبنان بحسب أرقام الأنروا، فهي الجهة المسؤولة عن الإغاثة والتشغيل والصحة والتعليم، وسنعمل في هذه الورقة على تسليط الضوء عليهم كنموذج للفلسطيني حول العالم.

في مواجهة كورونا

في ظل انتشار فيروس كورونا، برزت انتقادات كثيرة لدور وكالة الأونروا حيث لم تتمكن حتى الآن من الانتهاء من مركز العزل وفق المعايير الصحية في سبلين، كما أنها لم توزّع مواد إغاثية حقيقية على المخيمات، وتم ملاحظة ما يلي:

1. على الصعيد الصحي، فإن هناك نحو 95% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ليس لديهم أي شكل من أشكال التأمين الصحي، فيما يعاني نحو 31% من أمراض مزمنة. إضافة إلى ذلك، فإن الخدمات الصحية التي تقدمها الأنروا قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، حيث انخفضت تغطية تكاليف الاستشفاء بشكل عام إلى 60%.

2. واجه الفلسطينيون خلال السنة الأخيرة تحديات مصيرية، بدأت بالضغوطات الكبيرة على الأنروا، مروراً بإجراءات وزارة العمل، وانعكاسات الأزمة اللّبنانيّة، وارتفاع سعر الدولار وغلاء الأسعار، وصولاً إلى وباء كورونا. وبما أن اللاجئين الفلسطينيين هم الحلقة الأضعف، كان الأزمة عليهم أشد وطأة. فهم بالأصل محرومون من مزاولة عشرات المهن. تشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة حاليا ناهزت 90% بعد أن كانت 65% عام 2015.

إحصاءات عدد المصابين [13]

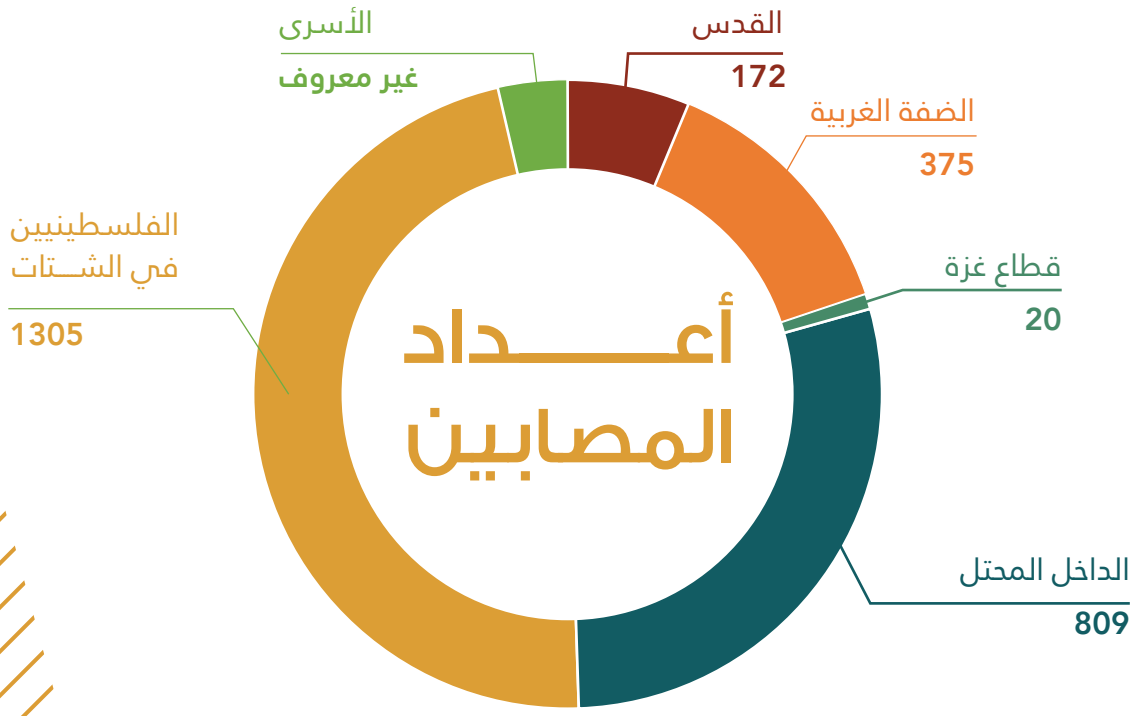

المصابين العائدين من الســـــفر

27

(7.2% من الاصابات)

الاصابات التي يرجع مصدرها لدولة الاحتلال

295

(78.7% من الاصابات)

الذكـــور المصابين

241 (%64.3)

الإنـــاث المصابات

134 (%35.7)

الأطـفال المصابين تحت ســن 18 عام

57

حالات الوفاة

4

(0.6% من الاصابات)

التوصيـــات

لوسائل الإعلام والإعلاميين

تسـليط الضـوء على عنصـرية الاحتـلال من خلال التركيز على:

1. تسليط الضوء على ما يحدث في فلسطين من ممارسات للاحتلال، فوسائل الإعلام العالمية تكاد في خضم هذه الأحداث تنسى ما يحدث في فلسطين وتتجاهله تماماً.

2. التركيز على الفصل العنصري الإسرائيلي الذي ظهر بكل وضوح في هذه الجائحة، وإظهار صورته البشعة في هذه المرحلة الحساسة من حياة البشرية.

3. تزويد العالم بتقارير شفافة وموضوعية حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين وممارسات الإحتلال ضدهم، ومطالبة المجتمع الدولي أن تضغط على سلطات الاحتلال للإفراج عن الأسرى كافة ولا سيما الأسرى الإداريين والمرضى وكبار السن، وأن تعمل على حماية الأسرى وتوفير الحماية والوقاية لهم، عملاً بقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع الأسرى.

4. تسليط الضوء على ضرورة دعم إمكانيات الرعاية الصحية، وتسيير قوافل إغاثة طبية بما في ذلك شرائح فحص الفيروس، والأدوية الأساسية واللوازم الطبية للمستشفيات والمختبرات، والضغط على الاحتلال للسماح بهذه المواد بالمرور عبر المعابر كافة وبأسرع وقت.

5. تحميل الاحتلال مسؤولية ما يجري للاجئين الذين تشتتوا في البلاد بسبب احتلاه أرضهم، ودعوة الأونروا لتحمل مسؤوليتها بشكل حقيقي ودعم إجراءات مواتجهة الفيروس في فلسطين ومخيمات اللاجئين خارجها.

المراجع

1 جاء إغلاق المسجد الأقصى المبارك بقرار المجلس الأعلى للأوقاف الإسلامية في بداية الأزمة بإغلاق المصليات المسقوفة وإقامة الصلوات في الساحات مع إجراءات التباعد الاجتماعي المعمول بها، فردت قوات الاحتلال بالسماح لجماعات المعبد المتطرفة بمواصلة اقتحام المسجد الأقصى المبارك دون الحفاظ حتى على مسافات آمنة صحياً، وحيث أنّ هذه الجماعات المتطرفة تعتبر من أكثر بؤر انتشار مرض كورونا، فأعلن المجلس الأعلى للأوقاف الإسلامية في القدس إغلاق المسجد الأقصى المبارك بالكامل حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين المقدسيين.

2 تقرير جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون الصادر عن منظمة الصحة العالمية

3 وزيرة الصحة الفلسطينية مي كيلة خلال مؤتمر صحفي

4 تصريح رئيس الحكومة الدكتور محمد اشتيه خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الاثنين 27 أبريل2020

5 أول محطة فحص في وادي عارة افتتحت في 30.3.2020
https://short.arab48.com/short/ry1j,
في حين أن أول حالة تم تشخيصها في دولة الاحتلال كانت في 21.2.2020
https://www.timesofisrael.com/israel-confirms-first-coronavirus-case-as-cruise-ship-returnee-diagnosed/

6 https://bokra.net/Article1434012-

7 https://bokra.net/Article1435375-

8 تم تحويل 47 مليون شيكل فقط لـ 67 سلطة محلية عربية من أصل 2.8 مليار شيكل هي الميزانية الإجمالية التي خصصت لكافة البلديات،

9 مثل المدن عكا وحيفا واللد والرملة

10 https://haifanet.co.il/archives/59484

11 https://bokra.net/Article1435166-

12 في الصفحة الخاصة بتحديثات كورونا على موقع وزارة الصحة الإسرائيلية ، تظهر الجملة التالية في كثير من الأماكن: "المعلومات المتوفرة بالعربية غير كاملة. لكافة النتائج الرجاء الانتقال إلى الصفحة بالعبرية"
https://govextra.gov.il/ministry-of-health/corona/corona-virus/

13 https://corona.ps/details